151

بشارة خضر

عملية الاندماج الأوربي

النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

عملية الاندماج الأوربي

النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

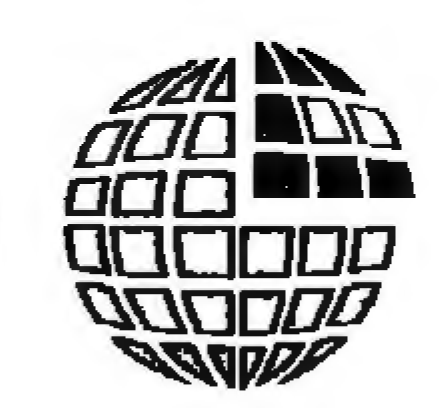
دراسات استراتيجية

عملية الاندماج الأوربي
النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية

بشارة خضر

العدد 151

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-1203

النسخة العـــادية: ISBN 978-9948-14-253-9

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-254-6

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

لقد تناولت دراسات عدة عملية الاندماج الأوربي بالفحص والتحليل باستخدام اقترابات شتى، من أجل فهم نشأة فكرة الاندماج الأوربي، وتحليل السياقات المختلفة (القومية والإقليمية والعالمية) التي حددت وتيرة هذا الاندماج وشكله وركائزه، وتقييم التقدم الذي تحقق، وأخيراً تحديد العقبات التي اعترضت الاتحاد الأوربي في أن يصبح فاعلاً قوياً على المستوى الدولي، رغم أنه يقدم نموذجاً لأكثر المناطق اندماجاً في العالم.

منذ معاهدة روما في عام 1957، مضت عملية الاندماج الأوربي قدماً في اتجاهين من خلال التوسع والتعميق، حيث انضمت 21 دولة إلى الدول الست المؤسسة، وتم تحويل السوق المشتركة إلى "سوق موحدة" بلا حدود داخلية، كما تم تغيير الاسم من "الجماعة الأوربية" إلى "الاتحاد الأوربي".

لقد مر المشروع الأوربي بالعديد من محاولات التجربة والخطأ، ولكن بالرغم من النزاعات والمناوشات الداخلية المتعددة، لم تنسحب أي دولة من المشروع، كما لم تُجبر أي دولة على المضي قدماً فيه. لكن اليوم، تتعرض عملية الاندماج الأوربي لضغوط جمة، كما تواجه أوربا العديد من المآزق والتحديات. يتعلق بعض هذه التحديات بالعدد الهائل للأعضاء الجدد (قضية اللغة، تكلفة التوسع، المعوقات المؤسسية... إلخ)، أو بالتغيرات الديمغرافية (عمر السكان) أو بالسياسة الجغرافية الأوربية (إعادة توحيد

ألمانيا)، في حين يتعلق البعض الآخر من التحديات بتصور ما ينبغي أن تكون عليه أوربا في المستقبل.

تسعى هذه الدراسة لرصد المراحل المختلفة لنمو عملية الاندماج الأوربي وتطورها، وتحديد العقبات الرئيسية والتحديات المستقبلية، وفق رؤية من الداخل. وبهذا، فهي تعمل على تحقيق ثلاث غايات: أولاً، فهم عملية الاندماج في بعديها؛ التوسع الجغرافي والتطور المؤسسي، ثانياً، فهم خصوصية عملية الاندماج الأوربي كمزيج من أساليب ورؤى مختلفة، وأخيراً تحديد التحديات القادمة، ومعرفة مدى قدرة الاتحاد الأوربي على مواجهة تلك التحديات.

أوربا: من الصراع إلى الاندماج

لقد استغرقت كلمات فيكتور هوجو التنبؤية عام 1849: «سوف يأتي يوم تندمج فيه جميع أمم هذه القارة، في وحدة سامية وتشكل الأخوية الأوربية دون أن تفقد أي منها ما يميز فرديتها المجيدة ... سوف يأتي يوم يستبدل فيه الرصاص والقنابل بالأصوات الانتخابية» ما يقارب القرن قبل أن تتجسد في مشروع ملموس، تخللته الصراعات الإقليمية المختلفة والحربان العالميتان؛ فقد شهدت القارة الأوربية العديد من الصراعات والحروب الدموية، التي أسفرت عن وقوع ملايين الضحايا.

في الوقت الحاضر، يبدو الانزعاج الشديد على الكثير من الأوربيين بسبب مستوى العنف في بعض الدول غير الأوربية، كذلك يميل البعض إلى ربط العنف بدين أو ثقافة معينة. وهذا الموقف إنما يكشف عن نسيان للتاريخ؛ فقد اندلع العنف في قلب "الحداثة الأوربية" واستمر قروناً عديدة، لذلك علينا تذكر هذه الحقيقة كي نفهم دوافع الاندماج الأوربي باعتبارها ردة فعل للعنف الداخلي؛ ففي أعقاب ما تلا الحرب العالمية الثانية من رعب ودمار وخسارة إنسانية، توصل القادة الأوربيون إلى أنه حان الوقت لطي صفحة الصراع، كما توصلوا إلى أن الاندماج الاقتصادي هو أكثر الوسائل ملاءمة لتحقيق سلام دائم، والتغلب على القومية والشمولية الشوفينية، وتمهيد الطريق لمصالحة سريعة بين الأعداء القدامى، وتضميد جراح العداوات الماضية.

المجموعة الأوربية للفحم والصلب

في 9 أيار/ مايو 1950،* قدم وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان مقترحاً بدمج صناعات الفحم والصلب بأوربا الغربية، وهما مصدران استراتيجيان للطاقة والصناعة، كجزء من مرحلة إعادة البناء الأوربي. وقد مثل هذا المقترح نقطة البداية لانطلاق المجموعة الأوربية للفحم والصلب، حيث وقعت ست دول على المعاهدة في 18 نيسان/ إبريل 1951، والتي

* أصبح يعرف هذا التاريخ منذ عام 1986 باسم "يوم أوربا".

دخلت حيز التنفيذ في 23 تموز/ يوليو 1952 (وانتهت صلاحيتها عام 2002 عندما أدمجت في معاهدة الاتحاد الأوربي).

واستناداً إلى المنهج الوظيفي القائم على الموارد في عام 1952، هدفت هذه المؤسسة إلى خلق مناخ من التعاون بين الدول الأوربية، بحيث تدار المجموعة الأوربية للفحم والصلب لصالح الجميع من خلال خلق سوق مشتركة. وقد كان من المفترض أن يخلق المقترح بطريقة غير مباشرة "عملية تعلم" كمحاولة للتعاون والدمج الإقليمي بين الدول الأعضاء المؤسسة (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبرج، هولندا).

لقد مثلت المجموعة الأوربية للفحم والصلب بناء مؤسسياً تكون من: سلطة عليا، وذراع تنفيذية، ومجلس يعمل كهيئة تشريعية، وجمعية برلمانية، ومحكمة عدل.

في ذلك الوقت، كانت الحرب الباردة في مراحلها الأولى، فشعرت بعض الدول الأوربية بالحاجة إلى تشكيل تحالف عسكري، فقامت كل من بلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى ولوكسمبرج وهولندا بالتوقيع على معاهدة بروكسل في 17 آذار/ مارس 1948. وكان الوقت لايزال مبكراً لضم ألمانيا إلى هذا التحالف، إلا أنها انضمت إلى الدول الست المؤسسة عند توقيع مجموعة الدفاع الأوربية في 27 أيار/ مايو 1952، لكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق على ذلك في 30 آب/ أغسطس 1954. ثم جرى

تأسيس اتحاد أوربي غربي أكثر قبولاً في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1954 «كأداة مساعدة لحلف الناتو».[1]

معاهدة روما (1957)

بعد خمس سنوات من إطلاق المجموعة الأوربية للفحم والصلب، وقعت الدول الست المؤسسة على معاهدتي المجموعة الاقتصادية الأوربية والمجموعة الذرية الأوربية في 25 آذار/ مارس 1957. هدفت المجموعة الذرية الأوربية إلى تشجيع البحث في مجال استغلال الطاقة الذرية لتوليد الطاقة، بينما تولت المجموعة الاقتصادية الأوربية مهمة تسهيل حرية حركة العمال والبضائع والخدمات وإلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً، كما كان من المقرر إنشاء سياسات مشتركة، خصوصاً في مجال الزراعة والتجارة. لقد دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/ يناير 1958.

وهكذا، ومع حلول عام 1958 كان هناك ثلاث مجموعات (المجموعة الأوربية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوربية، والمجموعة الذرية الأوربية) وكان لكل منها الهيكل المؤسسي الخاص بها، مما أوجد نوعاً من الازدواجية والتداخل. ولهذا، تم توقيع "معاهدة دمج" في 8 نيسان/ إبريل 1965، حيث تم بموجب هذه المعاهدة دمج المؤسسات الثلاث في مفوضية واحدة ومجلس واحد، من أجل تحقيق اندماج وضمان فاعلية أكبر. وهكذا، تشكلت المجموعة الأوربية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 1967. أشار هذا التحرك إلى حكمة الآباء المؤسسين من جان

مونيه إلى روبرت شومان وكونراد أديناور، الذين أصروا على تـدرج العمليـة (نهج الخطوة خطوة)، من خلال أعمال متفق عليها (التمكين) لخلـق تـضامن فعال (لعبة الرابح - الرابح) وتوطيـد المـصالحة والـسلام (الهـدف الـرئيس للعملية برمتها).

وبذلك، فمنذ ظهور المجموعـة تطـورت عمليـة الانـدماج الأوربي في اتجاهين: التوسع والتعميق؛ فقد انضم 21 عضواً جديداً إلى السعداء الأوائـل القلائل ما بين عامي 1972 و2007، ولم تغلق بعد عمليـة التوسـع هـذه. وفي الوقت ذاته، اتخذ المشروع الأوربي آفاقاً جديدة من خـلال توقيـع معاهـدات جديدة، ومناقشة معاهـدة دسـتورية، واسـتخدام عملـة مـشتركة في معظـم الدول الأعضاء، ووجـود بنـك مركـزي، وإحيـاء سياسـة خارجيـة وأمنيـة مشتركة، وإن كانت غير محققة فعلياً.

توسيع الدائرة: التوسع الأول (1973)

كان المبدأ الذي استرشـد بـه الآبـاء المؤسـسون لأوربـا (جـان مونيـه وشومان) واضحاً: البدء بدول قليلة قادرة ولديها الرغبة، ثم الانفتاح عـلى أعضاء جدد يتشاركون في الأهداف والقيم ذاتها. ولأسباب تتجاوز نطـاق هذه الدراسة، عارض الرئيس الفرنـسي شـارل ديجـول ولـسنوات عديـدة طلب انضمام المملكة المتحدة، حيث كان يعتقد أن المملكة المتحـدة مرتبطـة جداً "بالأخ الكبير"، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وبما قد يشكل ذلـك الارتباط عقبة على طريق عملية الاندماج الأوربي. وأخـيراً قامـت فرنـسا،

التي استخدمت حق النقض مرتين في عامي 1961 و1967، بإسقاط هذا الاعتراض ضد عضوية المملكة المتحدة؛ بما أفسح المجال أمام التوسعة الأولى: فقد انضمت الدنمارك، وأيرلندا، والمملكة المتحدة في 22 كانون الثاني/ يناير 1972، وأصبحت هذه الدول أعضاء كاملة العضوية في 1 كانون الثاني/ يناير 1973. وهكذا ارتفع عدد أعضاء المجموعة الأوربية من 6 إلى 9 أعضاء. كذلك، اقترنت هذه التوسعة بتعميق مهام المجموعة: بحيث مُنحت مهام اجتماعية وإقليمية وبيئية.

من الضروري أن نتذكر أنه في عام 1973 نشبت حرب جديدة بين العرب والإسرائيليين، تبعها أول ارتفاع في أسعار النفط (عرف بصدمة النفط الأولى)، والتي حفزت فيما بعد الحوار الأوربي- العربي في عام 1974 كتمرين أول للدبلوماسية الأوربية المتعددة الأطراف،[2] كما ساهمت في إطلاق أول "تعاون سياسي أوربي". وعلى الرغم من أن مبدأ التعاون كان قد أُرسي عام 1970 غير أن الحوار الأوربي- العربي قدم الفرصة الأولى لوضع التعاون قيد الممارسة؛ فحتى ذلك الحين لم يناقش الأوربيون -كمجموعة- قضايا تتعلق بمجال السياسة الخارجية إلا في حالات نادرة.

النظام النقدي الأوربي وانتخاب البرلمان الأوربي (1979)

أدى تعليق الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل الدولار في أوائل السبعينيات من القرن الماضي إلى عدم الاستقرار النقدي على المستوى العالمي، وتفاقم ذلك مع أزمتي النفط في عامي 1973 و1979. وقد أدت هذه

الأحداث إلى تأسيس النظام النقدي الأوربي في عام 1979 من أجل تثبيت أسعار الصرف، وتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ سياسات اقتصادية صارمة، وتقديم الدعم المتبادل. وقد أظهر هذا التحرك مدى قدرة العملية الأوربية على التكيف مع القيود الداخلية والدولية.

وفي الوقت ذاته، شهد عام 1979 حدثاً مهماً، وهو أول انتخابات للبرلمان الأوربي. فمنذ البدايات الأولى لعملية الاندماج الأوربي، جرى تأسيس جمعية عمومية أوربية، وفي عام 1952، عُين البلجيكي بول هنري سباك رئيساً لهذه الجمعية التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم الجمعية البرلمانية الأوربية. لكن في عام 1979، ولأول مرة، جرى انتخاب البرلمانيين الأوربيين مباشرة من قبل المواطنين. وبمرور الوقت، انتقل صناع القرار في البرلمان الأوربي من أداء دور استشاري بسيط إلى القيام باتخاذ قرارات مشتركة.

التوسعان الثاني والثالث (1981-1986)

لقد اعتُبر تبني الديمقراطية البرلمانية واقتصاد السوق الحر إحدى أهم قواعد اللعبة التي يجب أن تقبلها وتلتزم بها الدول الراغبة في الانضمام لعضوية المجموعة الأوربية. لذلك، لم تقبل عضوية كلٍّ من اليونان وإسبانيا والبرتغال حتى أوائل الثمانينيات، حيث كانت الأخيرتان تحت قيادة ديكتاتورية (فرانكو في إسبانيا وسالازار في البرتغال)، أو تحت قيادة الجيش كما هو الحال في اليونان في السبعينيات. ولقد سُمح لهذه الدول بالانضمام إلى عضوية المجموعة حالما تخلصت من ديكتاتورياتها أو من حكم الجيش؛

فأصبحت اليونان العضو العاشر في عام 1981 وإسبانيا العضو الحادي عشر، والبرتغال العضو الثاني عشر، وكلاهما قُبل في عام 1986.

قبل الثمانينيات، شرعت المجموعة الأوربية في وضع أطر جديدة للتعاون مع البلدان الجنوبية؛ ففي عام 1972 أطلقت المجموعة ما يسمى سياسة البحر المتوسط العالمية،[3] وفي الوقت ذاته وقعت أربع اتفاقيات في الأعوام (1975، 1979، 1984، 1989) والتي سميت "لومي" نسبة إلى عاصمة توجو، من أجل تنظيم علاقاتها مع الدول الأفريقية والكاريبي والباسيفيكي. وقد كانت أوربا الشريك التجاري الرئيسي للغالبية العظمى من هذه الدول، بل والمصدر الرئيسي للمساعدات (باستثناء إسرائيل ومصر).

اتفاقية شنغن (1985) والقانون الموحد (1986)

بعد مرور ثلاثين سنة تقريباً على المعاهدة المنشئة للسوق المشتركة، شعر الأوربيون أن الوقت قد حان لإحداث نقلة نوعية في عملية الاندماج؛ ففي 14 حزيران/ يونيو 1985 وقعت كل من بلجيكا وهولندا وفرنسا ولوكسمبرج وألمانيا اتفاقية شنغن (قرية في لوكسمبرج) والتي ألغت الحدود فيما بينهم. وفي عام 1990، وقعت هذه الدول على ميثاق شنغن. وتلتزم حالياً باتفاقية شنغن 22 دولة عضواً بالاتحاد الأوربي وثلاث دول غير أعضاء (النرويج وأيسلندا وسويسرا).

كما شهد عام 1985 قيام المفوضية برئاسة جاك ديلور، بإصدار "الكتاب الأبيض" الذي حدد مهمة خلق "سوق موحدة" مع حلول 1 كانون الثاني/ يناير 1993. وفي عام 1986 جرى التوقيع على القانون الموحد، والذي دخل حيز التنفيذ في تموز/ يوليو 1987. هذا إلى جانب إجراء تغييرين رئيسيين في الإجراءات؛ هما إلغاء حق النقض (الفيتو) في "قضايا سياسة السوق الداخلية"، وإدخال ما يسمى "تصويت الأغلبية المؤهلة" بدلاً من التصويت بالإجماع.

معاهدة ماسترخت (1991)

دشن سقوط جدار برلين عام 1989 حقبة من التحولات الجيوسياسية الضخمة، بحيث أُعلن عن إعادة توحيد ألمانيا في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1990. وفي الوقت ذاته أدت نهاية نظام القطبين وتفكيك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ ديسمبر 1991 إلى إحداث تحولات في البنية السياسية للاتحاد الأوربي. وفي ربيع عام 1991 قدمت رئاسة لوكسمبرج مسودة لتقسيم الأنشطة المختلفة للاتحاد الأوربي إلى "أعمدة"؛ عمود مجتمعي (سوق موحدة) وعمودين ما بين الحكومات (السياسة الخارجية والأمنية والعدل والشؤون الداخلية). ويعمل كل عمود وفقاً لقواعد وإجراءات محددة. وعلى الرغم من معارضة الرئاسة الهولندية لهيكلية العمود، فإن اتفاقية ماسترخت اعتمدت الهيكلية الجديدة في 7 شباط/ فبراير 1992. ولكن في الوقت ذاته، وافقت الدول الأعضاء في المجلس الأوربي على تقوية علاقاتها؛ إذ أصبحت

المجموعة الأوربية تسمى الاتحاد الأوربي. في عام 1993 دخلت معاهدة ماسترخت حيز التنفيذ، وبذلك تأسست السوق الأوربية الموحدة.

التوسع الرابع (1995)

بينما كان الاتحاد الأوربي يسعى لتعميق عملية الاندماج، انضمت دول جديدة (النمسا وفنلندا والسويد) إلى الاتحاد في 1 كانون الثاني/ يناير 1995، مما وسع الحدود الخارجية الأوربية لتمتد إلى الحيز الإسكندنافي وأوربا الوسطى، وهذا أبرز الجاذبية المتجددة للمشروع الأوربي.

في السنة نفسها، وبالتحديد في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر1995، قامت 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوربي و12 دولة متوسطية (8 شركاء عرب: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، الأراضي الفلسطينية، و4 دول غير عربية: تركيا، إسرائيل، قبرص، مالطا) بالتوقيع على إعلان برشلونة الذي أطلق مشروعاً طموحاً يتضمن خلق منطقة تجارة حرة أوربية - متوسطية بحلول عام 2010. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت عملية برشلونة الأوربية - المتوسطية الإطار العام للعلاقات الأوربية - المتوسطية.

معاهدة أمستردام (1997)

لقد اتسم عقد التسعينيات بالتفاؤل الأوربي مع توقيع معاهدة ماسترخت والتوسع الرابع والإعداد لأكبر توسع في تاريخ أوربا. فاستناداً

إلى الإنجازات الماضية الإيجابية، وقعت الدول الأعضاء معاهدة جديدة في أمستردام في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 (أصبحت سارية المفعول منذ أيار/ مايو 1999)، وقد عملت معاهدة أمستردام على تقوية سياسات وسلطات الاتحاد، وبخاصة في مجالي التعاون القضائي والصحة العامة. لقد جرى تعديل مهم على معاهدة ماسترخت؛ فبالرغم من أن التعاون في مجال القضاء والشرطة في الأمور الجنائية ظل ضمن العمود الثالث (ما بين الحكومات)، فإنه تم تضمين الهجرة والتعاون القضائي في الأمور المدنية داخل المعاهدة المجتمعية الجديدة، كما تم إدخال "معاهدة شنغن" في إطار معاهدة أمستردام.

مع الإبقاء على سيادة الدول في مجالي السياسة الخارجية والأمن، أنشأت المعاهدة منصب "الممثل الأعلى والأمين العام للمجلس" بحيث يكون مسؤولاً عن السياسة الخارجية والأمن المشترك. ويتولى الإسباني خافيير سولانا هذا المنصب منذ ذلك الحين وأصبح مسؤولاً عن أجندة السياسة الخارجية مجسداً للسياسة الأوربية المشتركة، دون استعداء الدول الأعضاء.

وقبل شهور قليلة من دخول معاهدة أمستردام حيز التنفيذ، أدخل اليورو كعملة موحدة في كانون الثاني/ يناير 1999، لكن في مجال المعاملات التجارية فقط.

معاهدة نيس (2000)

اتفق المجلس الأوربي في نيس خلال الفترة 7–9 كانون الأول/ ديسمبر 2000 على أن يكون الهدف من معاهدة نيس، التي وقعت في شباط/ فبراير 2001 ودخلت حيز التنفيذ في شباط/ فبراير 2003، إحداث بعض التعديلات المؤسسية في مجال التوسع المقبل؛ فقد أدخلت هذه المعاهدة ما يسمى بـ"نظام التصويت المرجح" وهو ما يعني أنه من الممكن اتخاذ قرارات في حال تصويت 55٪ من الدول الأعضاء و62٪ من السكان لصالحها. وهو ما يسمى أيضاً "نظام الأغلبية المزدوجة". وقد أدخل هذا النظام لتجنب شلل عملية صنع القرار في أوربا الموسعة، حيث يعرقل الإجماع أي عمل مشترك. وتضمنت معاهدة نيس شيئاً جديداً آخر هو "التبني بالإجماع" للميثاق الأوربي للحقوق الأساسية.

وبعد توقيع معاهدة نيس مباشرة انعقد مؤتمر خاص، سمِّي "الاتفاقية" في عامي 2002 و2003 تحت رئاسة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان من أجل اقتراح "مسودة دستور". وبعد عدة شهور من النقاشات الساخنة، جرى الانتهاء من المسودة واعتمادها في مجلس دبلن الأوربي في 18 حزيران/ يونيو 2004. وقد رفض الناخبون في فرنسا وهولندا في 29 أيار/ مايو و1 حزيران/ يونيو 2004، على التوالي، هذا الدستور، وكان ذلك بمثابة ضربة قاصمة للعملية الأوربية. ولكن إذا

كانت "عملية التعميق" قد واجهت تراجعاً، فإن "عملية التوسع" على النقيض من ذلك، قد شهدت تقدماً.

العملة الموحدة (2002)

إذا كانت عملية التوسع أضفت مشاعر مختلطة من الفرح والحزن، فإن العملة الموحدة أضفت الشعور ذاته؛ إذ يجرى تداول اليورو منذ عام 2002، وعلى الرغم من تبني 12 دولة عضواً لليورو من بينها ألمانيا التي اعتمدته في 1 كانون الثاني/ يناير 2002، فقد أثار دخوله نقاشات مطولة بين المعارضة والتأييد؛ ففي حين يميل منتقدوه إلى إرجاع انخفاض مستوى المعيشة إلى إدخال اليورو، يمتدحه مؤيدوه لأنه ساعد الأوربيين على العمل بسرعة والسيطرة على التضخم والعجز العام. وفي وقت الأزمات المالية، كتلك الأزمة التي شهدناها عام 2008، وفر اليورو مجالاً للعمل السريع من خلال البنك المركزي الأوربي، وقد لخص رئيس البنك المركزي، جان كلود تريخت، مميزات العملة الموحدة بعبارة مشهورة "من الأفضل أن تكون على ظهر سفينة كبيرة وسليمة ومتينة من أن تكون على زورق صغير"، إلا أن مثل هذا الكلام يجب ألا ينفي حقيقة أن كل دولة أوربية اندفعت نحو اتخاذ قرارات سريعة للتكيف مع الأزمات المالية والاقتصادية الحالية، من دون تنسيق كاف مع الدول الأعضاء الأوربية الأخرى.

وعلى الرغم من بعض الشكوك التي أثيرت حول العملة الموحدة في بعض المحافل، فلاشك أن العملة الموحدة تعتبر أحد الإنجازات الرئيسة

لعملية الاندماج الأوربي. وفي عام 2009 استخدم هـذه العملـة الموحـدة 16 دولة عضواً لديها ناتج محـلي إجمـالي يبلـغ 4 ترليونـات دولار، وكانـت آخـر الدول التي قررت استخدام اليورو هي سـلوفينيا (2007) وقـبرص ومالطـا (2008) وسلوفاكيا (منذ 1 كانون الثاني/ يناير 2009).

التوسع الخامس (2004)

كان هذا التوسع هو الأهم بكل المعايير في التـاريخ الأوربي مـن حيـث عدد الأعضاء الجدد، والحيـز الجغـرافي المـضاف للاتحـاد الأوربي، وتوسـيع الحدود الخارجية وحجم الأسواق المضافة. ففي مـرة واحـدة مُنحـت عـشر دول حـــق الــدخول في الاتحــاد الأوربي (ثــماني دول مــن أوربــا الــشرقية والوسـطى: جمهوريـة التـشيك، إسـتونيا، المجـر، لاتفيـا، ليتوانيـا، بولنـدا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وجزيرتان متوسطتان: مالطا وقبرص).

وعلى الرغم من تزايد النقاش حول "قدرة اسـتيعاب" الاتحـاد الأوربي والتكلفة العالمية لمثل هذا التوسع، فإن المناخ العام كان إيجابياً، حيـث أكـدت وسائل الإعلام على السمة التاريخية لهذا الحدث وأهميته الكـبرى، لأنـه أكـد على المصالحة الأوربية الداخلية بعد عقود من الفصل القـسري الـذي خلقـه الستار الحديدي الموروث من الحرب الباردة.

كذلك، فمع التوسـع الخـامس قفـز عـدد اللغـات الـسائدة بالاتحـاد الأوربي إلى 23 لغة، وقد تُرجم ذلك فيما بعد بزيادة عدد المترجمين والمترجمين

الفوريين في المؤسسات الأوروبية، مما أدى إلى زيادة تكلفة الترجمة في الميزانية العامة للاتحاد الأوربي، إلا أن هذا الهم اعتُبر الأقل بالنسبة للاتحاد الأوربي، حيث تمثل التحدي الأكبر في أن توسع الاتحاد الأوربي شرقاً قد خلق تحدياً حول قدرة الاتحاد على تبني سياسة خارجية أوربية مشتركة، وقد ظهر ذلك بوضوح عام 2003 قبل وخلال الغزو الأمريكي للعراق، عندما دعم أعضاء جدد في الاتحاد الإدارة الأمريكية، بخلاف سياسات ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، وهي الدول الأساسية في مشروع الاندماج الأوربي. إلا أنهم لم يكونوا الوحيدين، حيث إن دولاً أوربية رئيسية مثل بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا أيدت غزو العراق، مما أربك الدول الأوربية الأخرى، كما أذهل دولاً عربية ومتوسطية.

وهكذا، بدأ القرن الحادي والعشرون حاملاً إشارات متناقضة: توسع مستمر يصاحبه المزيد من التشاؤم بشأن قدرة الاتحاد الأوربي على التحدث بصوت واحد والتأثير على أحداث العالم. وربما تلقي ملاحظة شخصية الضوء على تلك الملاحظة الأخيرة؛ ففي بداية عام 2000، دعتني المفوضية الأوربية إلى قبول عضوية ما يسمى "مجموعة كبار الخبراء حول السياسة الخارجية والأمن المشترك الأوربي"، وقد ضمت هذه المجموعة 20 عضواً من الخبراء في الشؤون الأوربية كسفراء سابقين أو باحثين، وقد يكون السبب الرئيس لدعوتي إلى الانضمام لهذه المجموعة هو اهتمامي بالشؤون الأوربية- العربية والمتوسطية. وبعد أربع سنوات من الاجتماعات الدورية، عكست تقاريرنا التوتر بين مختلف الحساسيات والأولويات والأجندات

والتمثيلات. لقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن الاتحاد الأوربي مارد اقتصادي بلا شك (يمثل 25٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي) ولكنه سوف يبقى قزماً سياسياً، وهذا ما يبدو بوضوح في "عملية السلام" العربية - الإسرائيلية، حيث عكفت أوربا على أداء دور "الممول" للعملية بدلاً من أن تكون "لاعباً" حقيقياً.

التوسع السادس (2007)

بينما بدأت مفاوضات انضمام تركيا وكرواتيا في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، كان التحضير لدخول رومانيا وبلغاريا لايزال جارياً، والحقيقة أن هذين البلدين انضما للاتحاد الأوربي في الأول من كانون الثاني/ يناير 2007، وبذلك أصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي 27 دولة وبلغ عدد سكانه 495 مليون نسمة.

لقد جرى الترحيب بانضمام رومانيا وبلغاريا باعتباره إنجازاً تاريخياً آخر، ولكن ذلك زاد من الاختلاف من الناحية الاقتصادية، سواء على مستوى إجمالي الناتج المحلي للفرد أو في تعادل القوة الشرائية؛ حيث تظل لوكسمبرج الدولة الأغنى (فيما يخص دخل الفرد والقوة الشرائية). في حال كان متوسط دخل الفرد في الاتحاد الأوربي 100 يورو، فإن لوكسمبرج تمثل ثلاثة أضعاف المتوسط (287 مقابل 100)، وأغنى بعشرة أضعاف من بلغاريا (287 مقابل 37). ولسد الفجوة بين الدول الأعضاء في الاتحاد سيتطلب ذلك وقتاً وجهداً وموارد، وليس هناك ما يضمن النجاح.

استنتاجات المحور الأول

إن الاندماج الأوربي كان عملية تعلم مستمرة، مرت عبر مراحل مختلفة؛ فقد بدأت هذه العملية بتعبئة موردين طبيعيين (الفحم والصلب)، وانتهت عام 2002 بتوحيد العملة التي حلت محل العملات المحلية واستخدمها نحو 320 مليوناً من نحو 500 مليون أوربي في عام 2009. وقد انضم إلى الدول الست المؤسسة في معاهدة روما 21 دولة أخرى على مدى ست موجات من التوسع. كما تم اعتبار التوسعين الأخيرين نحو الشرق الأكثر أهمية بين التوسعات ولو رمزياً. في عام 1950، تنبأ روبرت شومان، الأب المؤسس للاتحاد الأوربي، قائلاً: «يجب أن نبني أوربا ليس فقط لصالح الشعوب الحرة ولكن أيضاً للترحيب بشعوب الشرق الذين عندما يتخلصون من استعبادهم، سوف يطلبون منا العضوية والدعم المعنوي».[4]

لقد كانت عملية الاندماج الأوربي بطيئة ولكن ثابتة، حيث تعني تحقيق اتزان مستمر للتنوع، والحاجة إلى بلورة مواطنة وهوية أوربية، ولم يكن ذلك سهل التحقيق كما ظهر عام 2007 عندما رفض الناخبون الفرنسيون والهولنديون دستور الاتحاد الأوربي، ومؤخراً في عام 2008 عندما رفضت جمهورية أيرلندا "النسخة المبسطة" من الدستور.

وفي الوقت الراهن أصبح يوجد:

- سوق موحدة توفر وجود تداول حر للمواد الغذائية والخدمات ورأس المال والأشخاص.
- مساحة مشتركة بدون مراقبة حدودية (مع بعض الاستثناءات) داخل الاتحاد الأوربي.
- بنك مركزي وعملة مشتركة تستخدمها 16 دولة عضو من 27 دولة.
- معاهدة استقرار ونمو.

تتمثل المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوربي في التضامن والتقارب، حيث تساهم الدول الغنية إلى حد كبير في ميزانية الاتحاد الأوربي: 126 مليار يورو (1٪ من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوربي)، بينما تستفيد الدول الأفقر من الأموال الإنشائية وأشكال المساعدات المختلفة؛ مثل إسبانيا والبرتغال اللتين لو كانتا تركتا وحدهما لبقيتا ذات إمكانيات محدودة وأفقر من متوسط الاتحاد الأوربي. لقد شهدتا اليوم، من خلال عضويتهما في الاتحاد الأوربي، تحولات جوهرية.

لكن عملية الاندماج الأوربي ظلت مسعى شاقاً؛ فهناك العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها، كما أن هناك العديد من المهام غير المنجزة. ومع ذلك تظل أوربا مرغوبة وجاذبة، حيث تتنافس الدول الخارجية على الانضمام لها. ولاتزال تركيا وكرواتيا دولاً مرشحة تطرق باب الانضمام، وسرعان ما ستلحق بهما دول البلقان: البوسنة والهرسك،

والجبل الأسود، ومقدونيا، وألبانيا، وصربيا، وربما كوسوفا، في حال اعتراف كل الدول الأعضاء باستقلالها. ولاشك في أنه سيأتي يوم تتقدم فيه دول مثل أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا بطلب العضوية. ويوضح الإطار التالي المعايير الرئيسية الواجب توافرها من أجل انضمام الدول إلى الاتحاد الأوربي.

المعايير الرئيسية للانضمام (معايير كوبنهاجن)

- أن تكون الدولة أوربية وملتزمة بأهداف الاتحاد الأوربي.
- أن يكون اقتصاد الدولة ذا توجه سوقي، ولديه القدرة على تحمل الضغط التنافسي من اقتصادات الدول الأعضاء الأخرى.
- أن تتمتع بالديمقراطية التعددية وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وتلتزم بسيادة القانون.
- أن تدمج "المكتسبات الأوربية" (التولي الكامل للإنجازات الأوربية).
- أن يوافق عليها بالإجماع في المجلس الأوربي وبالأغلبية المطلقة في البرلمان الأوربي.

بوجه عام، مثلت عملية الاندماج الأوربي "قصة نجاح"؛ فقد كانت خليطاً من اقتراب واقعي (حيث تتخذ القرارات وفقاً للمصلحة الوطنية)

واقتراب وظيفي (حيث كان الاندماج مدفوعاً بامتداد التأثير) ورؤية فيدرالية (يقودها التحول التصاعدي لأجزاء السيادة من الدولة إلى "الاتحاد الأوربي").[5]

على العموم، ترتبط إجراءات ما بين الحكومات والاقتراب المجتمعي بشدة إلى حد يصعب عنده اعتبار الاتحاد الأوربي "هيئة فوق قومية" كما لا يمكن اعتباره "مجرد مؤسسة ما بين الحكومات". توجد أمور تقع ضمن اختصاص الدولة لأنها تتعلق بالعمل الخارجي (سياسات خارجية وأمن وهجرة ... إلخ) وأخرى ذات اختصاص أوربي (العدل والشؤون الداخلية)، كما يوجد أيضاً "تشابك متنامٍ بالاختصاصات في المجالات الرئيسية". ولكن برغم أن مبدأ التفرع الذي يعني صنع القرار على المستوى الأكثر ملاءمة ظل صالحاً، فإن التغييرات لاتزال دائمة على مستويات صنع القرار الأوربي. وفي الواقع، فقدت المفوضية في السنوات الأخيرة بعض امتيازاتها لصالح المجلس والبرلمان. فقد زاد دور هذا الأخير (البرلمان) من خلال إجراءات ما يسمى "القرار المشترك". ولعلنا نتذكر أن البرلمان الأوربي كان في البداية بمنزلة "هيكل استشاري"، أو "دكان كلام" وفقاً لأحد المؤلفين،[6] وكان مكوناً من "برلمانات وطنية"، لكن بمرور الوقت وبعد انتخاب البرلمان الأوربي بالاقتراع العام ازدادت صلاحياته في صنع القرار وأصبح يمثل "هيكلاً تشريعياً" مهماً، مستفيداً من صلاحية صنع القرار المشترك مع المجلس الأوربي في مجالات عديدة. بينما تراجعت مكانة المفوضية

التي كانت تحتل "مركز القيادة" ويتولاها "مجلس حازم" (عندما تكون المصالح القومية في خطر)، وبرلمان منتخب أكثر صخباً.[7]

منذ وقت طويل، بينما كان جان مونيه، يتحدث عن تحول الاندماج الأوربي، فإنه لخص العملية بحكمة عندما قال «لا شيء ممكن بدون الناس ولا شيء دائم بدون المؤسسات». فقد أبرزت نشأة الاتحاد الأوربي أهمية صنع المؤسسات من أجل التكيف مع التحدي المزدوج بتوسيع عضوية الاتحاد الأوربي من جهة وتعميق عملية الاندماج برمتها من جهة أخرى، كما أشارت إلى أهمية وجود قيادة قوية ذات رؤية خاصة في المواقف الحرجة؛ مثل جيسكار ديستان وفرنسوا ميتران وهيلموت كول، من حيث إخراج العملية من مأزق مؤقت وإرجاعها إلى مسارها الصحيح.

ولكن العملية الأوربية تعاني عيوباً وأخطاء؛ حيث تناقض السياسة الخارجية والدفاعية للاتحاد الأوربي الأداء الاقتصادي. لقد سهلت أوربا حياة مواطنيها من خلال الأسواق المفتوحة وحرية الحركة، وشجعت الطلاب على السفر والدراسة في دول أخرى (من خلال برنامج الأراسموس). وبالتالي، تعتبر عملية الاندماج الأوربي أفضل إجراءات بناء الثقة من حيث تعزيز وتقوية السلام. ومع ذلك، لم ينجح الاتحاد الأوربي في منع أو فيما بعد إنهاء المأساة اليوغسلافية، وكان عليه أن يعتمد على الموارد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي "الناتو" لحماية

سكان كوسوفا، وبعد إعلان استقلال كوسوفا، لم يكن الاتحاد الأوربي قادراً على تبني موقف موحد: فقد اعترفت بعض الدول باستقلال كوسوفا، بينما عارضت أو ترددت الدول الأخرى.

كما بدا التنافر الأوربي جلياً خلال الصراع في الشرق الأوسط؛ فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية عام 1967، ظل الموقف الأوربي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي متواضعاً، صحيح أن الاتحاد الأوربي قد أرسل مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة عام 1996، وهو ميغل مارتينوس وتبعه مارك أوت. ولكن بصورة عامة، لم يبدِ الاتحاد الأوربي استعداداً للضغط على إسرائيل لكي تلتزم بالقوانين الدولية. ومع ذلك توالت مساعدات الاتحاد الأوربي السخية للسلطة الفلسطينية (حوالي 300 مليون يورو كمتوسط سنوي منذ عام 2002) وقد عملت تلك المساعدات غالباً على تغطية تكاليف الاحتلال دون إحداث تأثير مهم على طريق التنمية الاقتصادية للمناطق الفلسطينية التي تعاني بشدة من جراء المستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز والجدار غير القانوني الذي بنته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وهكذا، يفتقد الاتحاد الأوربي وجود سياسة خارجية موحدة وأمن مشترك، ويرتبط ذلك بطبيعة الاتحاد الأوربي الذي يبقى بصورة عامة مؤسسة ما بين الحكومات، حيث يقتصر تحويل السيادة من الدول على

القضايا التجارية والمالية والبيئية والنقدية، ومن غير المؤكد أن تقبل الدول التخلي عن السيادة القومية في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، وهذا الأمر يفسر جزئياً معارضة بعض الدول الأوربية لفكرة "الدستور الأوربي".

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوربي

يجب ألا تلقي المكاسب الأوربية بظلالها على الآلام التي ستبرز في المرحلة التالية من عملية الاندماج الأوربي. فبالتأكيد، سيكون الطريق للمستقبل وعراً، وسيبرز عديد من الحواجز التي ستؤدي إلى إبطاء العملية، كما أن التحديات المستقبلية ستكون شاقة ومختلفة من حيث طبيعتها؛ فجزء منها يتعلق بالهيكل المؤسسي وصنع القرار، وجزء آخر بقضية الهوية والحدود الخارجية والعضوية، بينما يرتبط جزء ثالث بقضايا التراجع الديمغرافي والتغير المناخي وأمن الطاقة.

دستور الاتحاد الأوربي

تبنى المجلس الأوربي مسودة دستور أوربي جديد في 18 حزيران/ يونيو 2004، وفيما لا يقل عن 448 مادة، تضمنت المسودة مجموعة من القيم والمبادئ والاختصاصات والأدوات والسلطات وإجراءات صنع القرار (الجزء الأول)، كما ضُمِّنت ميثاق الحقوق الأساسية (الجزء الثاني)؛ فقد برز شعور بأن الوقت قد حان لتزويد الاتحاد الأوربي بدستور.

لكن المعارضة الفرنسية والهولندية عام 2007 حالت دون التصديق عليه، وقد كانت تلك المعارضة مفاجئة لأنها جاءت من قبل دولتين مؤسستين للمجموعة الأوربية. ولقد أثار إجراء استفتاء شعبي حول هذه القضية نقاشاً واسعاً حول الحكمة من هذا الإجراء كما انتقدت أصوات أوربية كثيرة إجراء "استفتاء شعبي" حول مثل هذه القضية المعقدة. اعتبر جان لوك دهان، رئيس وزراء بلجيكا السابق ونائب رئيس المؤتمر الذي صاغ الدستور، أن تقديم الدستور للاستفتاء الشعبي يحمل دائماً خطورة تشويه القضية بمجملها، حيث يميل الناخبون نحو التركيز على القضايا الاقتصادية وربط الاتحاد الأوربي بعملية العولمة، ومن ثم النظر إلى الاتحاد الأوربي كتهديد لمصالحهم.[8]

وقد كشف ذلك عن مشكلة انقطاع الاتصال بين الاتحاد الأوربي ومواطنيه، حيث أشار باحث أوربي إلى أنه في «أثناء الاستفتاء، كان الناس يجيبون عن سؤال مختلف عن الذي يُسأل».[9] إذن، ماذا كان الهدف من إجراء الاستفتاء في حال كانت الإجابة بـ"نعم" هي الخيار الأكثر احتمالاً، فغالباً ما يتردد المصوتون في الدول الديمقراطية في الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاءات.

لقد مرت مسودة الدستور "بعملية تقليص"، حيث قُدمت نسخة معدلة ومبسطة خلال فترة الرئاسة الفرنسية عام 2008، ولكن جاء الرفض تلك المرة من هولندا. وهكذا بقيت القضية دون حل، حيث تأجل الدستور

بما دل على تراجع حقيقي لمؤيدي الاقتراب "الفيدرالي". وبطريقة غير مباشرة، عبر هذا الاتجاه عن انتكاسة حقيقية للداعين إلى وجود "وزير خارجية أوربي" قادر على الحديث باسم الاتحاد الأوربي.

الحكم الرشيد والمواطنة الأوربية

أكدت عمليات التوسع المستمر للاتحاد الأوربي وعملية التحول البيروقراطي الناتجة عن هذا التوسع، على أهمية الحكم الرشيد الذي يضمن الشفافية والمرونة والفاعلية والانفتاح والمشاركة والنقاش السياسي الديمقراطي. منذ بدايات التسعينيات، ارتفعت الأصوات المنتقدة "العجز" الديمقراطي واللاشفافية المؤسسية بالاتحاد الأوربي. ولا عجب في قيام المفوضية في بيانها حول "الأهداف الاستراتيجية 2000 - 2005: تشكيل أوربا الجديدة"[10] بالإعلان عن سلسلة من المبادرات لتعزيز الحكم الرشيد، حيث تمثلت الأهداف المعلنة في إعطاء السكان مجالاً أكبر للتعبير عن رأيهم في الشؤون الأوربية، من أجل ضمان قدر أكبر من الثقة في الاتحاد الأوربي ومؤسساته.

جرى التصديق على مثل هذه المبادرات في عام 2001 من أجل تعزيز الديمقراطية والشفافية والكفاءة، من قبل مجلس لاكن الأوربي في "الإعلان الخاص بمستقبل الاتحاد الأوربي"، والذي تم فيما بعد تضمين نسخة مختصرة منه في معاهدة نيس. وفي متابعة المفوضية لهذا الإعلان اقترحت "ورقة بيضاء حول الحوكمة الأوربية".[11]

اقترحت الورقة البيضاء أربعة مجالات رئيسية للإصلاح:

- مشاركة أفضل للشعب الأوربي في عملية صنع القرار.
- تبسيط التشريع المجتمعي.
- تخطيط أفضل للاختصاصات ما بين مؤسسات الاتحاد الأوربي.
- تعزيز تماسك تمثيل الاتحاد الأوربي على الصعيد العالمي.

من أجل تنفيذ هذه المقترحات، جرى تبني "خطط عمل"[12] اعتمدت على لائحة أفضل، وفي الوقت ذاته جرى توقيع "اتفاقية مؤسساتية حول صنع القوانين بصورة أفضل" في كانون الأول/ ديسمبر 2003. لقد أدمجت تلك المبادرات الخاصة بالحكم الرشيد فيما بعد في المعاهدة الدستورية عام 2004. لكن كما سبق ذكره، رُفضت المعاهدة الدستورية في شكلها الأولي وفي نسختها المعدلة والمختصرة، وهذا يعني أن كثيراً من المقترحات حول الحكم الرشيد سوف تبقى في الظل، وهذه شهادة على العمل غير المنجز بخصوص الحكم الرشيد.

هذا الأمر يثير قضية مهمة تتعلق بدعم المواطنين، فمع التوسعات المتتالية والمعاهدات المعقدة غير المقروءة والأنظمة المتزايدة التي تحكم أنشطة الاتحاد الأوربي، أخذ الدعم الشعبي للاتحاد يضعف تدريجياً، إن لم يكن قد

تراجع. لقد أظهرت استطلاعات الرأي العام والمشاركة المنخفضة للناخبين في الانتخابات الأخيرة للبرلمان الأوربي درجة عدم الرضا؛ حيث شارك 42٪ فقط من 375 مليون ناخب في انتخابات البرلمان الأوربي التي جرت في 7 حزيران/ يونيو 2009؛ إذ يرى الكثير من المواطنين أن الاتحاد الأوربي غير شفاف وبيروقراطي ويتعذر الوصول إليه، كما ينظر إليه الأوربيون كأنه "كبش فداء" للأوربيين غير الراضين عن السياسات الوطنية. وغالباً ما يميل القادة الأوربيون لإخفاء فشلهم وعيوبهم من خلال إرجاع الإخفاقات إلى الاتحاد الأوربي نفسه. ويُنظر إلى بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوربي، كرمز للتدخل الأوربي الدائم في الحياة اليومية. وبالتالي، بالرغم من حسن النية، يستقبل المواطنون الأوربيون الاتجاه الزائد للتنظيم والتشريع حول كل قضية، بشيء من الشك والريبة.

تحدي النموذج الاجتماعي

يقوم الاتحاد الأوربي على الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحر؛ فهو يدافع عن حقوق العمال ويشجع العقود المتفاوض عليها بين النقابات العمالية وأصحاب الأعمال. وفي الوقت الذي تتمسك فيه الدول الأوربية بتلك المبادئ فإنها طورت نماذج اجتماعية متباينة.

ويمكن التمييز بين أربعة نماذج:[13]

1. النموذج النورماندي (السويد، الدنمارك، فنلندا، هولندا): يقدم هذا النموذج أعلى نسبة إنفاق على الحماية الاجتماعية والرفاهية العامة، ورغم أن أسواق العمل في هذه الدول غير منظمة نسبياً توجد نقابات عمالية قوية، مما يشير إلى وجود أجور مرتفعة.

2. النموذج الأنجلو – ساكسوني (تمثله أيرلندا والمملكة المتحدة): هذا النموذج يوفر المساعدة الاجتماعية كملاذ أخير، حيث يركز بشكل أساسي على السكان في سن العمل، والنقابات العمالية ضعيفة في هذا النموذج، كما أن أسواقه غير منظمة نسبياً.

3. نموذج بلاد الراين (النمسا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، لوكسمبرج): يوفر هذا النموذج التأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل، كما يوفر حماية قوية للعاملين، ويسود فيه نقابات قوية وتفاوض جماعي.

4. نموذج البحر المتوسط (اليونان، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا): يوفر هذا النموذج مزايا كبيرة لكبار الموظفين، وسن التقاعد به مبكرة، كما أن به لوائح صارمة لتنظيم سوق العمل.

وبذلك تختلف الدول داخل الاتحاد الأوربي؛ فمنها دول تعطي أولوية للضمان الاجتماعي، وأخرى توفر حماية قوية للعمالة، وغيرها تميل نحو أسواق عمل غير منظمة.

قد ينظر بعض الخبراء إلى مثل هذا التنوع باعتباره ظاهرة صحية، إلا أنني لا أتفق مع وجهة النظر تلك، حيث إن تلك النماذج الاجتماعية المتباينة قد تحبط محاولات الاتحاد الأوربي في تبني تشريعات تنظم حقوق العمال والتفاوض بين النقابات العمالية وأصحاب الأعمال، مما يقلل فرص بناء نموذج اجتماعي أوربي يقوم على أساس التضامن والإنتاجية.

تحدي اللغة

في عام 1957، كان عدد الأعضاء المؤسسين 6 أعضاء يتكلمون 4 لغات مختلفة: لم يكن الأمر سهلاً ولكنه كان مستوعباً. ولكن مع التوسع الأوربي الأخير تزايدت حدة مشكلة اللغة؛ فحالياً توجد 27 دولة عضواً و23 لغة مختلفة وتُنشر "المجلة الرسمية" بجميع هذه اللغات. ومع أن اللغتين الإنجليزية والفرنسية هما أكثر اللغات استخداماً في العمل اليومي للمؤسسات الأوربية وفي الاجتماعات الرسمية وخلال الجلسات العامة للبرلمان الأوربي، فلايزال من الممكن إجراء ترجمة فورية بها قد يسبب إزعاجاً يومياً من حيث توفير عدد كبير من المترجمين، وبشأن كيفية تنظيم حوالي 400 تركيبة لغوية. علاوة على ذلك، فإن الترجمة والترجمة الفورية مكلفة وتستهلك الموارد. وتشير التقديرات إلى أن 1٪ من إجمالي ميزانية الاتحاد الأوربي تخصص للترجمة (أكثر بقليل من مليار يورو من أصل 126 مليار).

تسلط مشكلة اللغة الضوء على قوة المواقف القومية بشأن تراث ثقافي، فلن تقبل أي دولة كبرى تجاهل لغتها من أجل الكفاءة والفاعلية، كما تطالب اللغات الإقليمية بالانتباه لها (الباسك والكاتلان والغالية في إسبانيا، والولش والغالية الأسكتلندية في المملكة المتحدة، والبرتون في فرنسا واللغة السلافية الصربية في أوربا الشرقية ... إلخ). فلا عجب إذن أن يدعم الاتحاد الأوربي مكتباً في بروكسل يسمى "المكتب الأوربي للغات الأقل استخداماً".

وقد ترتب على تحدي اللغة انعكاسات على الوجود الأوربي في الخارج. فمثلاً، لا توجد جامعة أوربية واحدة في العالم العربي، بينما توجد جامعات أمريكية مختلفة، وفي مصر وفي بعض الأماكن الأخرى ثمة جامعات فرنسية وألمانية، غير أنه لاتزال هناك حاجة إلى جامعة أوربية تكون قادرة على منافسة الجامعات الأمريكية على قدم المساواة.

الحدود القصوى للاتحاد الأوربي

إذا كان لنا أن نحكم على نجاح الاتحاد الأوربي من خلال جاذبيته، فلاشك أن التوسعات الست المتتالية تعتبر خير شاهد على جاذبية هذا النموذج. ولطالما نظر المسؤولون الأوربيون إلى التوسع باعتباره أولوية وواجباً وهدفاً، لكن التوسع لم يتحقق بدون تكلفة؛ فقد رافقه تآكل في أسس الاندماج الأوربي، مما سبب ضغوطاً على مؤسساته، وقلل الدعم الشعبي للمزيد من التوسع. وكما شاهدنا في حملة الانتخابات الأخيرة

للبرلمان الأوربي (7 حزيران/ يونيو 2009)، لم ينطو النقاش في الدوائر الرسمية المختلفة وفي المؤسسات الفكرية حول "القدرة الاستيعابية للاتحاد الأوربي" أي "حدوده القصوى"، فتركز السؤال الأهم حول عدد الدول الأخرى التي يمكن أن يستوعبها الاتحاد الأوربي، ولا يعد ذلك تدريباً أكاديمياً بسيطاً، إنه أكثر من ذلك لأنه يرتبط أولاً وأخيراً بالتعريف الحقيقي للهوية الأوربية: ما هي أوربا، وما حدودها، ورسالتها، ومشروعها، وواقعها؟

أكدت المفوضية الأوربية مراراً أن العضوية تُحددها القيم أكثر من الجغرافيا. وتُعرِّف معاهدة أمستردام (1997) القيم بأنها «حرية، وديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام وحماية الأقليات». هذه هي المعايير السياسية لما يسمى "معايير كوبنهاجن"، والتي تتضمن أيضاً «الاقتصاد الحر واستقرار المؤسسات» من بين أشياء أخرى.

لكن هل يعني هذا أن الجغرافيا ليست مسألة مهمة؟ بالطبع لا، لأن "التجاور" الجغرافي يبقى شرطاً مسبقاً لاكتساب العضوية، ولكنه ليس كافياً بحد ذاته، حيث يجب أن يلازمه التمسك بالقيم المذكورة سابقاً.

توجد قوائم رسمية بالدول الأوربية لكنها متباينة: هذه القوائم تتداخل، ولكنها لا تتضمن العدد نفسه من الدول. وهكذا، توجد 27 دولة عضواً في الاتحاد الأوربي، بينما يتضمن المجلس الأوربي 47 دولة، في حين تتضمن منظمة التعاون والأمن في أوربا 56 دولة، من بينها الولايات المتحدة

وكندا ودول آسيا الوسطى (مثل كازاخستان وقِرغيستان وطاجكستان وتركمانستان وأوزبكستان)، ودول صغيرة جداً مثل أندورا وليختنشتاين وموناكو وسان مارينو وهولي سي.

إذا قمنا باستبعاد الدول غير الأوربية والدول الصغيرة جداً، تنحصر احتمالات العضوية المستقبلية في الاتحاد الأوربي في 18 عضواً، وهم:

- سبع دول من البلقان: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مقدونيا، الجبل الأسود، كوسوفا.
- ثلاث دول من الرابطة الأوربية للتجارة الحرة (الإفتا): أيسلندا، النرويج، سويسرا.
- ثلاث دول من أوربا الشرقية: أوكرانيا، بيلاروسيا، مولدافيا.
- ثلاث دول من القوقاز: أرمينيا، جورجيا، أذربيجان.
- روسيا.
- تركيا.

من بين هذه الدول الثماني عشرة لا توجد سوى دولتين تعتبران رسمياً من "البلدان المرشحة للانضمام": تركيا وكرواتيا، بينما تعتبر كافة الدول الست عشرة الباقية من الأعضاء المحتملين، فبعضهم ينتظر على قائمة

الانتظار الأولى (مثل دول البلقان)، في حين أن البعض الآخر لم يطرق باب الاتحاد الأوربي، لكنهم قد يفعلون ذلك في المستقبل.[14]

سوف يعتمد قبول هذه الدول في عضوية الاتحاد الأوربي ليس فقط على معايير كوبنهاجن أو قدرة استيعاب الاتحاد الأوربي لها، ولكن أيضاً على الحالة العامة للرأي العام. وفي هذا الصدد، تعتبر تركيا خير مثال، فبالرغم من تسميتها رسمياً "كمرشحة للعضوية" منذ قمة هلسنكي عام 1999، ومن ثم بدأت المفاوضات في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، فإن قبولها يخالطه شيء من الخوف والريبة وحتى المعارضة على المستويين الشعبي والرسمي. من وجهة نظرنا، سوف يستغرق انضمام تركيا وقتاً طويلاً،[15] مع أنه يبقى غير مضمون. ويرجع ذلك جزئياً إلى المسألة غير المحسومة حول "ترسيم" الحدود الأوربية، بل وحتى الفكرة الأساسية "للحدود": هل يمكن تعريفها ببساطة على أساس جغرافي أو ديني أو ثقافي أو تاريخي أو سياسي أو حتى جيوسياسي؟[16]

وبالإضافة إلى عدم وجود اتفاق حول تعريف الحدود، يوجد اعتقاد عام بأنه يجب إعطاء الأولوية لدول البلقان، كما يرى بعض الخبراء أنه يجب إعطاء دول أوربا الشرقية مثل أوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا الأسبقية، ويدفعون ببولندا وبعض الدول الإسكندنافية مثل فنلندا والسويد في هذا الاتجاه. ومع أن العضوية المحتملة لأيسلندا والنرويج وسويسرا تبدو حالياً بعيدة وغير مثارة، فقد أثارت الأزمة الاقتصادية الراهنة اهتماماً جديداً

بعضوية الاتحاد الأوربي، فروسيا فقط لم تبدِ أي اهتمام بالانضمام كونها وحدها تشكل شبه قارة.

وهكذا، من المتوقع أن تنتظر تركيا دورها للانضمام، وهذا قد يستغرق عشر سنوات على الأقل، حيث تواجهها عقبات كثيرة:

- المعارضة الشعبية الأوربية على أساس أن تركيا دولة إسلامية.
- يلقى السعي التركي نحو العضوية انقساماً بين الدول الأوربية (على سبيل المثال موقف فرنسا الرافض مقابل موقف إسبانيا المؤيد).
- النتائج السلبية المتوقعة من العضوية التركية: اقتصادياً، ثمة اعتقاد بأن ذلك يضع ضغوطاً على الموارد المالية الأوربية؛ جغرافياً، يوسع الحدود الخارجية الأوربية وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط المتقلبة (وبهذا سيكون للاتحاد الأوربي حدود مع سورية وإيران ودول القوقاز).
- من المنظور الأمني، يُعتقد أن انضمام تركيا سيعرض الاتحاد الأوربي لضغوط هجرة جديدة، ويجعله عرضة لعدم الاستقرار الإقليمي.

ونرى أن الرفض الصريح لتركيا العلمانية الحديثة التي تلتزم بقواعد اللعبة، سيرسل برسالة سلبية إلى العالم الإسلامي ويؤثر في النهاية على مصداقية الاتحاد الأوربي كنموذج قيمي. لكن إدماج تركيا سيزيد القوة

الاقتصادية للاتحاد الأوربي ويجعله أقوى على المستوى السياسي وأكثر نشاطاً على المستوى الدبلوماسي، مما يزيد دوره السياسي الجغرافي في مناطق الجوار المباشر، كما سيساعد على تهدئة العلاقات المتوترة بين الغرب والدول الإسلامية، مما يبطل نظريات المواجهة. وعلاوة على ذلك، ستكون تلك المكافأة التي تستحقها تركيا بجدارة لدعمها الغرب خلال الحرب الباردة وقبولها بأن تستخدم أراضيها ممراً لنقل الطاقة إلى الدول الأوربية. وربما يكون هذا هو سبب مناصرة الولايات المتحدة ودعمها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.

قضية الهوية

يعتبر التنبؤ بالمستقبل عملية دقيقة، فبوجه عام، يخبرنا المستقبل كثيراً عن الماضي أكثر مما يخبرنا به الماضي عن المستقبل. نظمت مجلة السياسة الدولية *Global Politics* ندوة في جمهورية التشيك عام 2006 حول "مستقبل الاتحاد الأوربي"، وقد نتج عنها إجابات متناقضة فيما يخص التساؤل حول مستقبل الاتحاد الأوربي بحلول عام 2020. بالنسبة لبعض المشاركين،[17] بدت ثلاثة سيناريوهات مقبولة حول أوربا المستقبلية:

- منظمة تجارة إقليمية.
- مجتمع قيمي.

- مجتمع حقوق مدنية عابر للقومية.

يبدو السيناريو الأول الأرجح تحقيقاً؛ فالاتحاد الأوربي كسوق مشتركة موحدة، يقدم تجربة ناجحة كما لا يمكن الرجوع عن توطيد وضع الاتحاد الأوربي كمنظمة تجارة إقليمية؛ فلا توجد دولة تفكر في العودة إلى السياسات الحمائية القومية، كما أن تغيير الاتجاه الحالي أمر غير وارد.

بينما يبدو السيناريو الثاني معقولاً فقط في حال اكتسبت المواجهة الدينية بين أوربا والمجتمعات الإسلامية زخماً، وتقرر وضع خطوط حدودية بين ما يسمى بالنظام القيمي المسيحي- اليهودي والنظام القيمي الإسلامي.

في حين يرتبط السيناريو الثالث بالكامل بالحكم الرشيد داخل الاتحاد الأوربي، وتحقيق علاقات أفضل بين المواطنين ووجود شعور متزايد بالهوية والانتماء الأوربي، والاتفاق على أن الاتحاد الأوربي يمكنه العمل بطريقة أفضل وأسرع من الدول القومية.

من وجهة نظري، يبدو السيناريوهان الثاني والثالث أقل احتمالية في الحدوث؛ فلا أستطيع أن أتصور أي مستقبل للاتحاد الأوربي كمجتمع قيمي يقوم على أساس مواجهة دينية مع الإسلام، فمثل هذا التصور سوف يثير عداوة تركيا كمرشحة للعضوية كما سيعرض المصالح الأوربية في الدول العربية المجاورة والعالم الإسلامي بصورة عامة للخطر، مما يؤدي بالاتحاد

الأوربي إلى "هاوية لا مفر منها"،[18] إضافة إلى أن هذا السيناريو يتناقض مع الدعوات المتكررة إلى "حوار الأديان".

بينما تبقى قضية الهوية الأوربية المتزايدة، والتي هي شرط ضروري لتحقيق السيناريو الثالث، تفكيراً لم يتخطَّ مرحلة التمني، فمن الصعب جداً تحقيقها مع 27 دولة عضواً، وسوف يكون تحقيقها أصعب في حال توسع الاتحاد الأوربي ليضم دول البلقان والدول الشرقية ودول القوقاز أو حتى تركيا. وسوف يضيف مثل هذا التوسع لغات جديدة إلى اللغات الثلاث والعشرين التي تتكلمها الدول السبع والعشرون الأعضاء، وسيزيد تعقيد عملية صنع القرار، ويعرِّض الاتحاد الأوربي لمجموعة كبيرة من المشكلات، مما يضيف المزيد من الضغوط على الهوية الجماعية الوليدة الهشة. وهكذا، كلما اتسع الاتحاد الأوربي بدا أكثر بعداً عن المواطنين وأكثر بيروقراطية في الأداء وأقل ثقة.

وبالتالي، فإن استشراف مستقبل الاتحاد الأوربي لن يقتصر على تحليل "الهيكلية المؤسسية" فحسب، بل يمتد ليشمل الهوية؛ فلقد نجح الاتحاد الأوربي في توسيع أسواقه لكنه لم ينجح في اكتساب هوية، حيث تبقى الهوية مفقودة أو ضعيفة، بالرغم من جميع البرامج مثل إطلاق بث تلفزيوني مشترك (يورونيوز). كما أن إطلاق نظام إعلامي عبر أوربا لم يسفر عن نتائج تذكر حيث بقي «المشاهدون الأوربيون منقسمين قومياً»،[19] بسبب تنوع اللغات

والثقافات وتقاليد الإعلام. ولذا، يتم توصيل القضايا الأوربية من خلال المؤسسات الوطنية والأحزاب وجماعات الضغط، وينظر للقضايا الأوربية من خلال عدسات قومية، وتبدو الانتخابات الأوربية مجرد مقياس لتوازن القوى محلياً.

هذا هو تحدي الهوية الحقيقي للاتحاد الأوربي والذي ينبع من قوة "عملية الأوربة من أعلى" Europeanization (عبر الهياكل والمعاهدات) من جانب وضعف "عملية الأوربة من أسفل" بسبب نقص أو غياب الحيز المجتمعي الأوربي الذي يتجاوز الأطر القومية، ويجمع المواطنين الأوربيين في روابط عفوية. كذلك، فإن البرامج التي تشجع حركة البشر (مثل برنامج إيراسموس للتبادل الأكاديمي) أو تفكيك الحدود الداخلية، تبدو محدودة من حيث المجال والنتائج، ولذا، تقتصر الحركة الأوربية الداخلية على 1.5٪ من مجمل السكان الأوربيين.[20]

عند إجراء مقارنة بين الاتحاد الأوربي والعالم العربي، نكتشف وجود معضلة مشابهة لكن ذات طبيعة مختلفة؛ إذ يتقاسم العرب هوية مشتركة تشكلها اللغة والتاريخ والدين والطموحات، ولكن لا يوجد لديهم "مشروع اندماج مشترك" (باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، بينما يملك الاتحاد الأوربي "مشروعاً مشتركاً" من دون أن يملك هوية مشتركة. نتيجة لذلك، يعتمد مستقبل الاتحاد الأوربي بصورة عامة على قدرته على خلق

شعور أوربي يتجاوز الانتماءات القومية. وفي هذه الأوقات العصيبة حيث نشهد تصعيداً مفاجئاً في المواقف القومية، فإن خلق مثل هذه الهوية الأوربية يبدو مهمة شاقة غير مضمونة النتائج.

التحدي البيئي

يكتشف الاتحاد الأوربي يومياً التأثير الضار على البيئة من جراء الإنتاج الزراعي المكثف وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاستخدام المفرط لوسائل النقل الخاصة، كما تثير ظاهرة الاحتباس الحراري ذعراً وقلقاً كبيرين. وقد انتقل النقاش حالياً من الحديث عن التنمية العاجلة إلى التنمية المستدامة، ولكن هذا الانتقال يتحدى المفهوم القديم "للنمو" وينطوي على تغيير في النماذج.

وهنا، تبرز أهمية اتخاذ إجراءات على مستوى الاتحاد الأوربي دون تلكؤ بهدف:

- دعم ممارسات زراعية صديقة للبيئة.
- تخصيص أموال للتنمية المستدامة.
- أن يسبق أي إنفاق على شبكات النقل العابرة لأوربا عمل تحليل "التكلفة-العائد" آخذاً الكلفة البيئية في الاعتبار.

- التأكد من أن الموارد البحرية تستغل بطريقة مستدامة.
- تطوير ابتكارات وممارسات تكنولوجية صديقة للبيئة.
- معالجة المشكلات البيئية العابرة للحدود.

وتحقيق هذا الهدف يتطلب تغييراً ليس فقط في مجال تخصيص الموارد، بل أيضاً – وقبل أي شيء – تغيير نماذج التنمية. كما أنه لا يركز على مفهوم التقدم قدر تركيزه على "نوعية التقدم"؛ لأنه يضع الحفاظ على البيئة في بؤرة الاهتمام.

لقد أكد الاتحاد الأوربي أنه سيكون على مستوى التحدي، وبالفعل اعترف رؤساء الدول والحكومات في عام 2007 بأن التغير المناخي أصبح من أهم أولويات الاتحاد الأوربي، واتفقوا على أن تقبل الدول الأعضاء أهدافاً ملزمة قانونياً تغطي كلاً من غازات الاحتباس الحراري والطاقات المتجددة.[21] هذه النيات جيدة، ولكن هل سيكون الاتحاد الأوربي قادراً على تبني إجراءات ملائمة تلبي الحاجات المتزايدة إلى الاستدامة؟ إذا تمسكنا بالمثل العربي "الحاجة أم الاختراع"، يبقى لدينا أمل في أن يبذل الاتحاد الأوربي جميع جهوده وموارده لمواجهة التحدي البيئي، ولكن الركود الاقتصادي الحالي يضع ضغوطاً ضخمة على الموارد الأوربية لدرجة يصعب عندها أن يعبىء الاتحاد الأوربي الموارد اللازمة.

أمن الطاقة

لم تحقق أوربا اكتفاءً ذاتياً فيما يخص إجمالي استهلاك الطاقة، حيث مثلت وارداتها عام 2008 أكثر من 55٪ من استهلاك النفط وأكثر من 60٪ من استهلاك الغاز. وبلغ مجمل الاعتماد على الطاقة 53.8٪ في عام 2007. ولكن إذا كان تدفق النفط منتظماً دون انقطاع منذ عام 1975 (فُرض آخر حظر على هولندا في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 بين العرب والإسرائيليين)، فإن واردات الغاز تعرضت في السنوات الأخيرة لما سمي بـ"الابتزاز الروسي" أو "تأميم الموارد"، مما خلق أزمات متعددة بين روسيا ودول الترانزيت مثل جورجيا (نشبت حرب بين روسيا وجورجيا في صيف 2008) أو أوكرانيا، مما أدى إلى توقف جزئي في صادرات الغاز الروسي إلى دول أوربا الغربية.

هذا الأمر يضع الاتحاد الأوربي أمام تحدٍ خطير بخصوص أمن الطاقة.[22] في السبعينيات، كان الحظر العربي على تصدير النفط مقصوراً على دولة أو دولتين، ولم يدم لفترة طويلة، وكان ممكناً تعويضه. نظرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وخصوصاً دول أوربا الشرقية والوسطى بشيء من القلق إلى التحركات الروسية الأخيرة، بسبب اعتمادهم الكبير على صادرات الغاز الروسي، ولإدراكهم أن روسيا تستخدم نفطها للتأكيد على أهداف سياستها الخارجية. لذلك، فإن الاعتماد المتزايد من دول الاتحاد

الأوربي على الغاز الروسي يبدو كأنه "خطر أمني". إزاء هذه الخلفية، نستطيع فهم المحاولات الأوربية لبناء طرق ترانزيت جديدة تلتف على الأراضي الروسية عبر تركيا (مشروع نابوكو)، وتنويع وارداتها من الغاز خصوصاً من مصر والجزائر وقطر. ومن الجدير بالذكر أن الجزائر ترتبط بالاتحاد الأوربي من خلال أنبوبي غاز يمران عبر المتوسط، يمر الأول عبر الأراضي التونسية ويذهب إلى السوق الإيطالية، بينما يمر الثاني عبر الأراضي المغربية ويذهب إلى سوق الغاز الإسبانية.

يميل الأوربيون إلى تفضيل المصادر الجنوبية، حيث تستطيع قطر ومصر والجزائر وحتى المملكة العربية السعودية وإيران، توفير الكميات الكافية من الغاز لتقليل الاعتماد الأوربي على الغاز الروسي.

إن تنويع واردات الطاقة يعتبر تحدياً هائلاً، ويتطلب وقفة أوربية مشتركة، وهو أمر يصعب ضمانه.

الجدول (1)

استهلاك الغاز وإنتاجه ووارداته في الاتحاد الأوربي (مليار م3)[23]

	2006	2015	2030
الاستهلاك	532	605	681
الإنتاج	228	170	99
الواردات	304	436	582

لا يتركز النقاش حول قضية الطاقة على الخطر الأمني فحسب، فالاتحاد الأوربي يعمل على تأسيس علاقة ثابتة بين سياسة الطاقة والتغير المناخي، لكن من غير الواضح إن كان يستطيع ترجمة هذه الأفكار المبتكرة إلى إنجاز ملموس؛ لأن الدول الأوربية لا تتبنى مواقف موحدة. وهذا يتطلب استثمارات ضخمة، فهل يستطيع الاتحاد الأوربي أن يحشد موارد كافية- على الأقل 1000 مليار يورو[24]- لتقليص استهلاك الطاقة بحوالي 20٪ بحلول العام 2020 وزيادة حصة الطاقة المتجددة بحوالي 20٪ من مجمل استهلاك الطاقة؟

التحدي الديمغرافي

يمثل البعد الديمغرافي في أوربا تحدياً مزعجاً، ليس فقط لأن مؤشر الخصوبة لا يسمح بإحلال الأجيال، بل لأن عدد كبار السن يتزايد في أوربا بشكل سريع أيضاً، حيث يمثل السكان الذين هم دون سن 15 سنة 17٪ فقط من إجمالي السكان (تبلغ تلك النسبة 36٪ في العالم العربي) بينما تبلغ المجموعة العمرية 60 سنة فأكثر 18٪ من إجمالي السكان الأوربيين، وهذا الاتجاه في تزايد مستمر (بينما لا تشكل هذه الفئة العمرية في العالم العربي أكثر من 3 إلى 6٪ في عام 2009). وفي ضوء هذه المؤشرات، ثمة تقديرات بأن النمو السكاني في الاتحاد الأوربي سيتباطأ بشكل ملموس بالمقارنة مع مناطق أخرى، وستبدأ في الانخفاض بحدة بعد عام 2015. كما أن انكماش القوى العاملة سيقلص العمالة بشكل عام ويسبب فجوة في النمو؛ ولذلك سيمثل

السكان الأوربيون 6.4٪ من سكان العالم، وفي عام 2050 سيمثلون 5.2٪. وستزداد نسبة إعالة المسنين (عدد الناس الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر بالنسبة للسكان في سن العمل 15-65 عاماً) من 22٪ في عام 2005 إلى 29٪ في عام 2020 و48٪ في عام 2050.[25] كما أن دولاً أخرى - مثل روسيا والصين - معرَّضة أيضاً للمشكلة ذاتها.[26]

يعود الانخفاض في عدد السكان إلى معدلات الخصوبة المنخفضة، والتي تعد أهم عوامل التغيير السكاني، وتصل هذه المعدلات في معظم الدول الأوربية إلى ما دون معدل الإحلال الطبيعي، وهو طفلان، حيث يبلغ هذا المعدل طفلاً واحداً لكل امرأة، بينما يصل معدل العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للمسنين إلى 79 سنة للرجال و81 سنة للنساء. ولا ينبغي أن يكون مجرد بقاء الناس على قيد الحياة لفترات طويلة أمراً مزعجاً، فهذا يبرهن على التقدم الملحوظ في الرفاهية والرعاية الصحية بالدول، إلا أن هذا التحول الديمغرافي يثير شكوكاً في قدرة الاتحاد الأوربي على تجديد سكانه، أو دفع معاشات التقاعد أو ضمان رعاية صحية ذات نوعية جيدة للجميع، أو تمويل دولة الرفاهية الاجتماعية التي تميز نموذج الرأسمالية الاجتماعية الأوربية عن الرأسمالية الأمريكية.

يلقي هذا الأمر أيضاً الضوء على مدى إمكانية تطبيق السياسات الأوربية المقيدة والمجرِّمة للهجرة، ذلك أن التعامل مع قضية الهجرة كقضية

أمنية خلال العقدين الماضيين يتناقض تماماً مع الاحتياجات الحالية للأسواق الأوروبية، فثمة أعمال يمكن وصفها بـ"القذرة والخطيرة والصعبة" يزدريها السكان المحليون، وثمة قطاعات اقتصادية أخرى في السوق الأوروبية بحاجة ماسة إلى موظفين مؤهلين مثل المهندسين أو غيرهم. وتقدر المفوضية الأوروبية عدم التوازن بين احتياجات السوق الحقيقية والعرض غير الكافي للعمالة المؤهلة بأنه يكلف الاقتصادات الأوروبية مليارات الدولارات في "مكسب مفقود".

يطرح هذا الوضع تساؤلاً حول ما إذا كان يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبنى سياسات هجرة أكثر مرونة لكي يصحح خلل التوزان بين الأجيال ويرفع سن العمل، بحيث يصبح أكثر إنجازاً. إن التحدي كبير جداً لأن الأوربيين يعارضون مجيء موجات جديدة من الهجرة، على أساس أن ذلك قد يغير الهوية الثقافية الحقيقية لأوربا.

التحدي المتعلق بمواجهة الاقتصادات الناشئة

تشكل الزيادة النسبية في عدد الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي وقوتها تحدياً آخر للاتحاد الأوربي، فإذا كان لروسيا قاعدة صناعية قديمة موروثة من عهد الاتحاد السوفيتي، فإن البرازيل والهند والصين يلحقون بها. وتعتبر مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين مجموعة صاعدة فيما يتعلق بتوزيع القوة الاقتصادية، حتى إن دولة مثل الصين قد تجاوزت اقتصادات صناعية

قوية مثل اليابان وألمانيا، فقد نما اقتصاد الصين، حتى الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ 9-10٪ في الوقت الذي باتت قوى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تعاني عجزاً تجارياً كبيراً مع هذه الدولة. ولا عجب أن الصين راكمت احتياطياً مالياً كبيراً يُعرف باسم "أموال السيادة" والذي يقدر بحوالي 850 مليار دولار، فقد تحولت الصين تدريجياً إلى مقرض جديد للغرب؛ فهي لا تستثمر فقط في سندات الخزانة الأمريكية، بل أيضاً في اقتناء الأسهم في أوربا ومناطق أخرى من العالم. وهكذا لم يبق الحال على ما هو عليه، فالصين تبرهن يومياً على ديناميتها ونشاطها، وأصبحت شريكاً تجارياً مهماً للعالم العربي وأفريقيا. كذلك، فإن التجارة الصينية - العربية في تصاعد مطرد، كما تسير العلاقة بين الصين وأفريقيا في اتجاه مشابه، حيث تؤكد القمم الصينية- الأفريقية هذه السياسة الصينية الاستباقية الجديدة.

ينظر الاتحاد الأوربي بعين الريبة إلى هذا الأمر، خصوصاً أن الأوربيين لطالما نظروا إلى العالم العربي وأفريقيا كمجال سياسي واقتصادي طبيعي، وعندما يصف الخبراء الأوربيون الاختراق الاقتصادي الصيني للأسواق التقليدية للاتحاد الأوربي كنوع من "الاستعمار الجديد"، فإن هذا يدلل على مدى حزن أوربا لفقدانها مناطق ومزايا نفوذها السابق. وفضلاً عن ذلك، فإن أوربا لا تتنافس مع الصين والاقتصادات الناشئة في مجال الأسواق الخارجية فقط، بل تتنافس معها كذلك في أسواقها الداخلية. ولقد ساهم

الاتحاد الأوربي ذاته في إحداث مثل هذا التحول؛ فهو لم يستثمر بقوة في التنمية الصينية فحسب، من خلال مؤسساته، ولكنه أيضاً نقل الكثير من الصناعات إلى الصين ودول أخرى سعياً وراء العمالة الرخيصة، فلا عجب إذن أن تنافس الواردات الرخيصة من هذه الدول الأسواق الأوربية ، وهكذا أصبح الوضع مخيفاً اقتصادياً ومثيراً للذعر اجتماعياً.

لكنه، لن يكون من السهل العودة إلى الحمائية التي قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وفي الوقت ذاته لا يستطيع الاتحاد الأوربي أن يقف مكتوف اليدين. في عام 2002، تبنى الاتحاد الأوربي استراتيجية لشبونة حول النمو والاستقرار بهدف زيادة نسبة العمالة (إلى 70٪ من القوى العاملة) وتشجيع الاقتصاد الإلكتروني وتكريس المزيد من الموارد لخدمة البحث والتنمية. لكن، لسوء الحظ قد يحول الركود الاقتصادي الأخير هذه الأهداف إلى مجرد "أمنيات".

وهكذا، يفقد الاتحاد الأوربي تدريجياً حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والصادرات العالمية كما أشار تقرير داخلي حديث.[27] ومع مرور الوقت، سيصبح التحدي أكثر حدة مع التحديث التكنولوجي لكل من الإنتاج الصناعي البرازيلي والروسي والهندي والصيني بمحتواه العلمي والتكنولوجي المتطور. فبالفعل، اعتباراً من عام 2006 أصبح عدد الباحثين الصينيين مساوياً لعدد نظرائهم في الاتحاد الأوربي، كما أن الفجوة بين الصين

والاتحاد الأوربي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص عدد الباحثين المتفرغين يتم سدها بسرعة.

الجدول (2)

العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين

في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والصين عام 2006 [28]

الاتحاد الأوربي (27 دولة)	1.301.022
الولايات المتحدة الأمريكية	1.394.682
الصين	1.223.756

الخاتمة

تعبر تجربة الاتحاد الأوربي عن عملية تنوع في الوحدة. وبتعبير آخر، فإنه التزم بحماية وتقوية تنوعه الداخلي كما التزم بتأمين الوحدة، وهذه ليست مهمة سهلة، حيث إن "عملية التكيف مع الاختلافات والسعي نحو الوحدة عمليتان متضاربتان بشدة".

ألقت هذه الدراسة الضوء على هذه المعضلة: كيفية أداء الأشياء بطريقة أفضل وأسرع مما تقوم به الدولة العضو بمفردها، وفي الوقت ذاته الالتزام بعدم معاداة الدول الأعضاء. تلك المعضلة بالتحديد جعلت للاتحاد الأوربي عملية اندماج فريدة، فهو ليس هيكلاً فوق القومية كما أنه

ليس مؤسسة دولية بسيطة، إنما هو مزيج من "نموذج مجتمع كونفيدرالي" و"نموذج مجتمعي" و"مؤسسة ما بين الحكومات"؛ إذ يربط هذا الاتحاد الدول في تضامن عضوي عبر حدود قومية (سوق مشتركة)، ولكن غالباً لا يكون لها "صوت واحد" على الساحة الدولية.

لقد شق الاتحاد الأوربي طريقه من خلال التجربة والخطأ، وواجه عثرات وانتكاسات في بعض الأحيان، لكنه بصورة عامة كان يسير قدماً في اتجاه توسيع نطاق عضويته. إلا أن هذه العملية لم تلق استحساناً بالإجماع؛ فثمة أصوات كثيرة حذرت من توسيع الاتحاد الأوربي دون تقويته، لأن ذلك يهدد تماسك المؤسسات السياسية ويحمل في طياته مخاطر التراجع والانحسار إلى وضع مجرد "منطقة تجارة حرة". بينما ينتقد آخرون البيروقراطية المفرطة للمؤسسات الأوربية وميلها نحو التدخل التشريعي المتزايد ونقص الديمقراطية، بالإضافة إلى عيوب أخرى مثل عدم قدرتها على وقف تدفقات الهجرة غير المنظمة أو تهريب المخدرات. وبالرغم من ذلك، تُظهر استطلاعات الرأي أن الاتحاد الأوربي لايزال يتمتع بقدر كبير من ثقة الأوربيين، من حيث اتخاذ تدابير بناء الثقة ومنع الحروب الداخلية ووجود اقتصادات متقاربة.

فما بدأ كنادٍ صغير من ست دول في الخمسينيات تطور وأصبح اتحاداً يضم 27 دولة يبلغ عدد سكانه 500 مليون نسمة كما يضم حوالي 100 أقلية قديمة. فالقارة التي عانت لعدة قرون من الصراعات الداخلية

والحروب الدينية أصبحت الآن موحدة تنعم بالسلام والحرية والازدهار. لقد أصبح الاتحاد الأوربي المنطقة الأكثر تنظيماً واندماجاً في العالم، حيث تمثل التجارة الداخلية الأوربية السلعية حوالي 65٪ (مقابل 10٪ في حالة الدول العربية).[29]

ولكن، لايزال الاتحاد الأوربي يملك قدرة محدودة للعمل، فهو يفتقد الرئيس المؤثر دولياً؛ فالنظام الحالي للرئاسة المتناوبة كل ستة شهور يجعل القيادة الفعالة مستحيلة لأنها غير دائمة، كما يقلل من قدرة الاتحاد الأوربي على منافسة اللاعبين الدوليين على قدم المساواة، وحتى منصب "الممثل الأعلى" لا يغير بحد ذاته هذا الوضع، لأن الممثل الأعلى لا يملك نفوذ وسلطة "وزير الخارجية"؛ فخافيير سولانا، الممثل الأعلى للاتحاد، يتمتع بهامش صلاحيات محدود، وهو لا يستطيع أن يعادي أي دولة أوربية كبرى. إزاء هذه الخلفية، يبقى من غير العجيب افتقاد الاتحاد الأوربي لـ"سياسة خارجية مشتركة". وخلال اجتماع فريق خبراء رفيع المستوى في الفترة من 11–12 نيسان/ إبريل 2002، اتفق المشاركون على أن «السياسة الخارجية والأمنية المشتركة اليوم ليست سوى دخان أكثر من كونها واقعاً».[30]

في الواقع، لم يكن الاتحاد الأوربي قادراً على منع الحروب خارج حدوده، كما فشل في تعزيز النظام الدولي القائم على السلام والعدل وبقي صوته في معظم الأحيان غير ذي أهمية؛[31] فمأساة رواندا وحتى يوغوسلافيا

السابقة في التسعينيات تقدمان دليلاً على عجز الاتحاد الأوربي عن منع الإبادة الجماعية أو العمل بشكل جماعي وفعال. كذلك الأمر بخصوص قضايا دولية أخرى، حيث يقدم الاتحاد الأوربي غالباً رسالة موحدة، ولكن ليس بالضرورة جبهة موحدة. ويعتبر الموقف الأوربي من القضية الفلسطينية مثالاً جيداً في هذا المجال؛[32] فعلى الرغم من الدعوات المتكررة للاتحاد الأوربي للتوصل إلى تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي عن طريق التفاوض على أساس حل الدولتين والمساعدات المستمرة للمناطق الفلسطينية، فإن الإدانة المتكررة للممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع لم تكن مؤثرة بالقدر الكافي. ومن ثم، عانى الاتحاد الأوربي تفاوتاً شديداً بين سياسته المعلنة بخصوص الحقوق الفلسطينية وبين رضاه الذاتي عن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن القول بعدم قدرة الاتحاد الأوربي على الضغط على إسرائيل يعد قولاً مضللاً، كما أن القول بأن الإقناع أفضل من الضغط هو غير مقبول أيضاً. يمكن أن تنجح سياسة العصا والجزرة، ولكن الاتحاد الأوربي يميل إلى استخدام الجزرة في علاقاته مع إسرائيل ولا يستخدم العصا أبداً. وخير دليل على ذلك، هو تقوية العلاقات بين الاتحاد الأوربي وإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 2008 والتي رفعت وضع إسرائيل إلى وضع "دولة شبه عضو". هذا الوضع يعطي إسرائيل فرصة ذهبية للمشاركة في جميع وكالات ومؤسسات البحث الأوربية، وقد اتخذ المجلس الأوربي هذا القرار ملتفاً على معارضة البرلمان الأوربي الواضحة

على مثل هذا التحرك. بوضع ذلك في الاعتبار، فإن كلمات خافيير سولانا، الممثل الأعلى الأوربي «يقيم الاتحاد الأوربي منطقة تعاونية أمنية مع جيرانه» تبقى جوفاء.

إن القضية الفلسطينية، فضلاً عن صراعات أخرى لاتزال غير محلولة، تؤكد محدودية الدور الأوربي في الساحة الدولية؛ ذلك لأن الاتحاد الأوربي ليس "دولة عظمى" أو "قوة عظمى"، كما أن الاتحاد الأوربي لا يطبق قيمه "العالمية" المعلنة مثل حقوق الإنسان والشرعية الدولية لدى تعامله مع العالم الخارجي وخصوصاً دول الجوار العربي، ولذلك يبقى عاجزاً عن تطبيق قيمه والدفاع عنها.

ويعاني الاتحاد الأوربي مشكلة أخرى؛ فهو غير مستعد لمواجهة آثار العولمة. ومع أن الاتحاد الأوربي مارد اقتصادي (26٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، لكنه ليس دولة فيدرالية عظمى مثل الولايات المتحدة أو حتى ألمانيا. لقد كان للمفوضية الأوربية اليد العليا في العلاقة مع المجلس والبرلمان، ولكن منذ عدة سنوات، جرى تقويض سلطة المفوضية بينما اكتسب البرلمان والمجلس السطوة والأهمية. إزاء هذه الخلفية، فإن نبوءة يوهان جالتنج في كتابه الشهير[33] الذي كتبه عام 1973 بعنوان المجموعة الأوربية: قوة عظمى في الصنع برهنت أن المجموعة ممارسة خيالية، على الأقل في مجال القدرات العسكرية والسياسة الخارجية. فحالياً، لا يملك

الاتحاد الأوربي امتداداً عالمياً ولا يملك موارد عسكرية كافية لنشر قواته في أي مكان (فيما عدا عمليات حفظ السلام).

يأسف البعض من الخبراء والموظفين الأوربيين على مثل هذه العيوب، ولكنني شخصياً لست كذلك؛ لأنه لو كان للاتحاد الأوربي قدرات عسكرية أكبر وقدرة على استخدامها، لكان هناك إغراء لا يمكن مقاومته "لإظهار القوة"، وعندها سوف ينتج الاتحاد الأوربي النموذج الأمريكي ويتصرف بالطريقة نفسها، وعندها لن يكون النموذج المرغوب في التشبه به.

من المفترض عموماً أن أصالة الاتحاد الأوربي تكمن في حلمه بأن يكون "قوة مدنية عظمى" تهدف إلى التأكيد على القيم والقوانين. ويصف الكثير من الخبراء الأوربيين الاتحاد الأوربي بأنه "قوة معنوية عظمى" وليس "قوة عظمى عادية"، كما يوصف بأنه "قوة لينة" وليس "قوة صلبة". وسواء كان هذا خياراً متعمداً وموجوداً في أصل المشروع الأوربي، أو كان اعترافاً واقعياً بمحدودية دور الاتحاد الأوربي كلاعب دولي، يبقى ذلك موضوعاً للجدال.

علاوة على قضية الاتحاد الأوربي كلاعب في النظام الدولي، يواجه الاتحاد العديد من التحديات: كيف يزيد كفاءة مؤسساته وشرعيتها الديمقراطية؟ وكيف يستوعب التوسعات السابقة والقادمة؟ وكيف يتكيف مع الاقتصاد المعولم؟ وكيف ينافس القادمين الجدد في النظام الاقتصادي الدولي؟ وكيف يشكل سياسة خارجية وأمنية مشتركة؟ وكيف يتعاطى مع

الهموم الديمغرافية والبيئية؟ وكيف يجهز نفسه بقيادة قوية ودبلوماسية ماهرة تعطي للاتحاد الأوربي مكانة في النظام الدولي؟ إن مواجهة تلك التحديات لن تكون مهمة سهلة، ورفض المعاهدة الدستورية تعطي مثالاً جيداً للصعوبات القادمة، بينما يهدد التوسع المستمر "القدرة الاستيعابية للاتحاد الأوربي"، وربما يعوق أي جهد لتشكيل "هوية أوربية".

ولذلك، ليس من السهل التنبؤ بمستقبل الاتحاد الأوربي، حيث أصبحت الاختلافات الثقافية أكثر حدة وحساسية. كما أن النزاع حول قضايا كالطماطم والشوكولاته ولحم البقر، وعلى أمور أكثر أهمية مثل العراق أو فلسطين أو كوسوفا، تُخفي عداوات تاريخية وضغائن عميقة، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها من حيث التخطيط ومواجهة الفقر. وثمة خطر من إحياء القبلية والشعبوية وعودة ظهور اليمين المتطرف (كما شهدنا في نتائج الانتخابات الأوربية في حزيران/ يونيو 2009)، بينما يمكن للتوسع السريع أن يوقد صراعات في الرؤى والأولويات والأجندات والاهتمامات.

وهكذا تعيش أوربا فترة من الشك وعدم اليقين لدرجة أن البعض تحدث عن أزمة عميقة. يوشكا فيشر، نائب مستشار ألمانيا السابق، قالها بصراحة: «مع فشل الدستور الأوربي ومعاهدة لشبونة، فإن الاتحاد الأوربي في "سفينة أوتوماتيكية" يديرها بيروقراطيون. لقد أصبحت طريقة عمل

الاتحاد الأوربي غير فعالة ...»، وأضاف «أصبح الاتحاد الأوربي إطاراً يجرى فيه التأكيد على المصالح القومية»، وقد أرجع المشكلات الأوربية إلى حقيقة أن الاتحاد الأوربي يُنظر إليه بمنظار "وظيفي" أكثر مما ينظر إليه على أنه "مشروع للمستقبل". كما أعرب عن أسفه أن «ألمانيا الدولة الأكبر والأغنى، لم تعد تستثمر الطاقة السياسية في إعادة إحياء الاتحاد الأوربي».[34]

إضافة إلى الأزمة المؤسساتية المرتبطة بالحكم والهيكلية المؤسسية وعملية صنع القرار ومناخ الريبة العام المتفاقم بالأزمة الاقتصادية، يواجه الاتحاد الأوربي تحديات أخرى صعبة، فقد تؤثر التغيرات الديمغرافية على الأداء الاقتصادي، خصوصاً وأن التنبؤات تشير إلى أن معدلات النمو المحتملة ستتراجع كثيراً نتيجة للتراجع في حجم السكان الذين هم في سن العمل والمشكلة الحادة المتعلقة بالأجيال. يقول خواكين ألمونيا المفوض في الاتحاد الأوربي: «النفقات الكبيرة المتعلقة بالأعمار تعني أن الإنفاق يصب بعيداً عن بعض المناطق مما يقلص مجال الاستثمار المنتج بما في ذلك التعليم، ويفاقم النمو المنخفض في السنوات القادمة».[35] في ضوء هذا "التغير الديمغرافي الوشيك"، قد تمثل الهجرة نعمة وليس نقمة، فهي تستطيع أن تقوم بدور رئيسي في تصحيح الخلل الديمغرافي؛ ففي دول مثل إيطاليا وإسبانيا وأيرلندا يزيد النمو السكاني من الهجرة الصافية على النمو من الزيادة الطبيعية للسكان الأصليين، مما يزيد حصة السكان الشباب والسكان في سن العمل ويخفف بالتالي حدة النقص في العمالة.

كما تطرق مشكلات مثل التغير المناخي وأمن الطاقة الأبواب كمشكلات عاجلة بحاجة إلى حلول. إذا كان التغير المناخي قضية عالمية بطبيعتها، فإن أمن الطاقة يعد قضية عالمية جزئياً (نضوب الطاقة وتركز الموارد الطبيعية في عدد قليل من الدول)، وتعتبر قضية أوربية بسبب اعتمادها الكبير على عدد قليل من الموردين، روسيا أساساً. من أجل مواجهة هذين التحديين، لابد من توافر إرادة سياسية وموقف مشترك، وهو ما يصعب تحقيقه.

إلى أين تتجه أوربا؟ كيف سيبدو مستقبلها؟ الإجابات متعددة: بعضها يرى المستقبل وردياً[36] على افتراض أن الاتحاد الأوربي كان قادراً دوماً على التغلب على الصعوبات، بينما يرى آخرون المستقبل معتماً، على أساس أن تراكم التحديات المختلفة من حيث طبيعتها يشكل تهديداً حقيقياً لمجمل عملية الاندماج الأوربي. وبالطبع، التنبؤ بالمستقبل ليس سهلاً، ولو كنا نستطيع، لأصبح العالم في حال أفضل.

الهوامش

1. انظر:

Philipp Lambach, *EU Competition Guideline* (Berlin: Via Europe, 2009), 11.

2. بشارة خضر، أوروبـا والـوطن العـربي: القرابـة والحـوار (بـيروت: مركـز دراسـات الوحدة العربية، 1993).

3. انظر:

Bichara Khader, *l'Europe et la Méditerranée, géopolitique de la proximité* (Paris: l'Harmattan, 1995).

وكذلك: بشارة خضر، أوروبا للبحـر المتوسـط (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية، 2009).

4. وردت في:

Graham Avery, "An Ever-wider Europe," in *Challenge Europe* (Brussels: CEPS Report, 2007), 101.

5. انظر:

Antonio Missiroli, "How Did the EU Get This Far," in *Challenge Europe*, op. cit., 8.

6. انظر:

Erik Erikson, "The unfinished democratization of Europe," paper to EUSA Conference, Montreal, 2007, Arena, Norway, unpublished document, 15.

7. انظر:

Yves Mény, "An Institutional Triangle with Only Two Poles," in *Challenge Europe*, op. cit., 18-26.

8. انظر:

Jean-Luc Dehaene, "Was the European Convention in Vain?" in *Challenge Europe*, op. cit., 34-39.

9. انظر:

Rafail Trzaskawski, "Can the Council Function on the Basis of the Nice Treaty?" in *Challenge Europe*, op. cit., 47.

10. Communication of the Commission (2000), 154 final.

11. Communication of the Commission (2001) 428 final.

12. انظر:

Communication of the Commission (2002) 278/2, Draft Action Plan on Better Regulation.

13. انظر:

André Sapir, "Globalisation and the Reform of the European Social Model," *Bruegel Policy Brief* (November 2005).

14. انظر:

Gilles Rouet and Peter Terem, *Enlargement and European Neighbourhood Policy* (Bruxelles: Bruylant, 2008), 501.

15. انظر:

Isil Karakas, "La Turquie et l'Union Européenne: une adhésion à long terme," in I. Beurdeley, R. De la Brosse et F. Maron, *L'Union Européenne et ses espaces de proximité* (Bruxelles: Bruylant, 2007), 93-101.

16. انظر:

Stephane Corbin and Catherine Herbert (eds), *Frontières et limites: avons-nous dépassé les bornes?* (Paris: MANA, l'Harmattan, 2007), 14-15.

17. انظر:

Bàtora Josef, University of Slovakia, in: http://www.globalpolitics.cz/clank/future-eu.htlm

18. انظر:

Kratochvil Petr in: http://www.globalpolitics.cz/clanck/future-eu.html

19. انظر:

Hans-Jorg Trenz. "Elements of Sociology of European Integration," *Arena Working Papers*, University of Oslo, no. 11 (2008): 30.

20. انظر:

Mehdi Ouraoui and André Weill-Castro, *la Fin de l'Europe* (Brussels: Complexe éditions, 2008), 38.

21. انظر:

Peter Ludlow, *Setting EU Priorities 2008* (Ponte de Lima: The European Strategy Forum, 2008), 11.

22. انظر:

Bichara Khader, "Quelle sécurité énergétique pour l'UE ? Le cas du pétrole et du gaz," *Diplomatie* no.25 (April-May 2007): 32-45.

23. انظر:

Nicolas Sarkis, "Gaz naturel: part croissante des pays arabes dans les importations européennes," *Pétrole et Gaz arabes* (Paris: April 1, 2009): 41.

24. انظر:

Marielle de Sarnez, *Petit dictionnaire politique pour aimer l'Europe* (Paris: Grasset, 2009), 104.

25. انظر:

Gabriella Fésüs, Alexandra Rillaers, Hugo Poelman and Zusana Bàkova, "Demographic Challenges for European Regions," paper presented for the General Directorate for Regional Policy, Commission of the European Communities, Brussels, November 2008, 5.

26. انظر:

World Bank, *From Red to Grey: The Eastern Transition of Aging Population in Eastern Europe and the Former Soviet Union* (Washington, D.C.: World Bank, 2007).

27. انظر:

European Commission, *Euroworld 2015* (Brussels: no date), 27.

28. انظر:

OECD, *Main Science and Technology Indicators* (Paris: October 2007).

29. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية (نيويورك: الإسكوا، 2008)، ص55.

30. انظر:

Chancellor Helmut Schmidt, Chairman's Report on the "Future Evolution of the EU," Tokyo Secretariat: Interaction Council, 2002, 5.

31. انظر:

Christian Franck and Genéviève Duchenne (eds), *L'action extérieure de l'Union Européenne* (Louvain-la-Neuve: Academia-Bruylant, 2008).

32. بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

33. انظر:

Yohan Galtung, *The European Community: A Superpower in the Making* (London: George Allen and Unwin, 1973).

34. انظر:

In a recent article published by *l'Echo* (Brussels: 9 June 2009): 15.

35. انظر:

Speaking note in the Summit "Europe Looming Demographic Crunch: The Search for New Labor and Welfare Policies," Brussels, 31 January 2008, unpublished doc, 3.

36. انظر:

Charles Grant, *EU 2010: An Optimistic Vision of the Future* (London: Center for European Reform, 2000).

نبذة عن المؤلف

بشارة خضر: حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جامعة لوفان في بلجيكا عام 1978.

يعمل حالياً أستاذاً في كلية العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومديراً لمركز الدراسات والأبحاث العربية المعاصرة في جامعة لوفان. وهو عضو في مجموعة كبار الخبراء حول السياسة الخارجية والأمن المشترك الأوربي في المفوضية الأوربية، وعضو في مجموعة الحكماء في الحوار الثقافي الأوربي - المتوسطي في الرئاسة الأوربية.

نُشر له العديد من الكتب باللغات العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية، ومنها: **أوروبا للبحر المتوسط** (2009)؛ و**أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** (2003)؛ و**أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد** (1995)؛ و**أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار** (1993)، وجميع الطبعات العربية صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

Le Grand Maghreb et l'Europe. Enjeux et perspectives (Paris: Publisud-Quorum, 1992); *Le partenariat euro-méditerranéen, après la Conférence de Barcelone* (Paris: L'Harmattan, 1997); *Le partenariat euro-méditerranéen vu du Sud* (Paris: L'Harmattan, 2001); *Palestine: mémoire et perspectives Alternatives Sud* (Paris: Ellyps, 2005); Bichara Khader et al., *Penser l'immigration et l'intégration autrement: une initiative belge inter-universitaire* (Brussels: Burylant, 2006); *Palestina e Israel: herencia de un conflicto* (Madrid: Viceversa, 2007); *Le Monde Arabe expliqué à l'Europe* (Paris: l'Harmlattan-Academia, 2009).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
.52	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
.53	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
.54	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
.55	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
.56	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
.57	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

.71	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
.72	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
.73	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
.74	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
.75	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
.76	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
.77	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
.78	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
.79	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
.80	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
.81	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
.82	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية – الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرقم	المؤلف	العنوان
97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

127.	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128.	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129.	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130.	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131.	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132.	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133.	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134.	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135.	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136.	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137.	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
138.	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139.	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج — دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات — عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور — حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144. مسعود ضاهر — المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف — القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك — صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون — أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148. صباح نعموش — منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي — تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق-الوقائع-آفاق المستقبل
150. محمد سيف حيدر — اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151. بشارة خضر — عملية الاندماج الأوربي: النشأة-العقبات-التحديات المستقبلية

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae